

تصورات عامة حول
تطوير آليات تطبيق البرنامج التنفيذي
لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تقرير مقدم من
الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية

إلى
اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة
لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

القاهرة: 11-12 أيلول (سبتمبر) 1999

تقرير رقم (4)

تصورات عامة حول تطوير آليات تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1350د(61) بتاريخ 1998/2/11 الخاص بإقامة "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، والقاضي بإعداد تقرير دوري إلى "لجنة التنفيذ والمتابعة" حول تطور المبادلات التجارية العربية والمشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص عند تطبيق البرنامج التنفيذي ومقترحاته لمعالجتها، يسر الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية أن تتقدم بتقريرها هذا عن أوضاع التجارة العربية، متضمناً تصورات عامة للقطاع الخاص عن كيفية تدعيم تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ويقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء: يتناول الجزء الأول أوضاع التجارة العربية. ويعرض الجزء الثاني تصورات القطاع الخاص حول حاجات تطوير آليات التنفيذ للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويتناول الجزء الثالث العقبات التي تواجه التنفيذ بناء على نتائج الاجتماع الذي قامت بتنظيمه الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في إطار "لجنة التجارة" المنبثقة عن مجلس الاتحاد المذكور، يليه تعليق حول مدى التزام الدول العربية بتطبيق اتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية.

أولاً - التجارة الخارجية للدول العربية

تشير التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي حول اتجاهات التجارة الخارجية للبلاد العربية عام 1998 إلى تراجع في النمو نسبته 2.4%، مقابل زيادة حققتها هذه التجارة عامي 1996 و1997 بلغت نسبتها 17% و1.6% على التوالي. وكان هذا التراجع متوقعاً إثر تدهور

أسعار النفط والأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا والتي تشير الإحصاءات إلى أن نسبة نمو واردات هذه الدول من الدول العربية بلغت 17.4% سنوياً خلال الفترة 1993-1997، أي ثلاثة أضعاف معدل نمو الصادرات العربية إلى السوق الأوروبية خلال الفترة نفسها. وحسب التقديرات الأولية، تراجعت الصادرات العربية الإجمالية بنسبة 14.4% عام 1998 مقارنة بنمو نسبته 4.2% عام 1997. أما الواردات، فتشير الإحصاءات إلى ازديادها بنسبة 10.6% عام 1998 مقارنة بتراجع طفيف قدره 1.2% عام 1997.

وقد أدى هذا الأمر إلى تدهور هام في أوضاع الميزان التجاري لإجمالي الدول العربية خلال عام 1998، حيث سجّل عجزاً قدره 28.6 مليار دولار مقابل فائض مقداره 4 مليارات دولار عام 1996 و12.8 مليار دولار عام 1997. وكما هو مبين في الجدول رقم (6)، فإن مجمل البلدان النفطية شهدت تراجعاً ملحوظاً في إجمالي صادراتها، فيما ازدادت صادرات الدول غير النفطية كالمغرب ومصر وتونس والأردن ولبنان والسودان. وتجدر الملاحظة أن النمو الذي شهدته الدول غير النفطية في صادراتها أدى إلى زيادة كبيرة في وارداتها أيضاً. وقد ازداد عجزها التجاري بشكل كبير. فبلغ لمصر 15766 مليون دولار عام 1998 مقابل 9260 مليون دولار عام 1997، ولتونس 3267 مليون دولار مقابل 2520 مليون دولار، وللأردن 2443 مليون دولار مقابل 2396 مليون دولار، وللمغرب 3482.5 مليون دولار مقابل 3198 مليون دولار، على التوالي. ومن بين هذه الدول، تشير إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن مصر قد سجّلت نمواً في وارداتها عام 1998 مقداره 55% مقابل نمو في صادراتها نسبته 20%، وتونس 20% مقابل 15% والسودان 28% مقابل 6% على التوالي.

ويلاحظ أن التراجع الذي سجّله التجارة العربية الإجمالية والمقدّرة بنحو 2.4% عام 1998، ضاهى معدل تراجع التجارة الدولية لنفس العام والبالغ 0.5%. كذلك كانت نسبة النمو في التجارة العربية عام 1997 نحو 1.6% أقل من نسبة النمو في التجارة العالمية البالغة 7%. وتشكّل التجارة العربية الإجمالية نسبة ضئيلة من قيمة التجارة العالمية حوالي 2.8%.

وشكّلت الصادرات العربية الإجمالية حوالي 2.6% من الصادرات العالمية البالغة 5557.5 مليار دولار عام 1998، وذلك مقابل 3% عام 1997 و3.1% عام 1996. أما الواردات العربية الإجمالية فشكّلت 3% من الواردات العالمية عام 1998 مقابل 2.7% عام 1997 و3% عام 1996. يذكر أن صادرات الدول العربية تتعرّض للتهميش منذ الثمانينات وذلك لجملة أسباب منها تراجع أسعار النفط وطغيان التكتلات الاقتصادية والتحويلات الهامة

الصناعية والتكنولوجية على مستوى الإنتاج العالمي في ظل ضيق القاعدة الصناعية العربية وتخلّفها، وحال الحصار التي أصابت بعض البلدان العربية. وتشير إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن نسبة الصادرات العربية الإجمالية قد تراجعت بشكل مستمر من حوالي 6% من إجمالي الصادرات العالمية عام 1985 إلى 3.1% عام 1996. وفيما ازدادت الصادرات العالمية بنسبة 192% خلال العقد الأخير 1985-1996، بلغت نسبة نمو الصادرات العربية نحو 61% خلال الفترة نفسها.

وتستأثر السعودية بالنسبة الأكبر من الصادرات العربية الإجمالية بحوالي 34% في عام 1998. وتشكّل السعودية تليها الإمارات والجزائر وليبيا والمغرب، تشكّل مجتمعة 70% من إجمالي الصادرات العربية. وباستثناء صادرات النفط، احتلت الإمارات النسبة الأكبر من الصادرات العربية عام 1997 إذ بلغت حوالي 26%، تليها السعودية 23.5%، ثم تونس 9.2% والمغرب 8.7%.

وتتباين الإحصاءات بشكل كبير بين المصادر العربية والمصادر الدولية عند احتساب نسبة نمو الواردات العربية. ففي حين تشير المصادر العربية إلى نمو الواردات بنسبة 3.8% عام 1997 تظهر الإحصاءات الدولية تراجعاً في الواردات العربية مقداره 1.2%. ولا يقلل هذا الاختلاف من واقع أن الإنفاق على الاستيراد في الدول العربية يقود عملية النمو في التجارة الخارجية، حيث تظهر الواردات نمواً نسبته 7.34% خلال الفترة 1994-1998 مقابل نمو في الصادرات مقداره 5% وفق إحصاءات صندوق النقد الدولي. والمعروف أن الاعتماد على تصدير المنتجات الأولية واستيراد المنتجات الصناعية له انعكاسات سلبية على معدلات التبادل التجاري للدول المصدرة للمنتجات الأولية، لأن أسعار المنتجات الأولية تنمو بمعدلات أقل من نمو أسعار المنتجات الصناعية على المدى الطويل. وبحسب تقرير لمنظمة الإسكوا، فإن شروط التبادل التجاري للنفط الخام والذي يشكّل حوالي 70% من إجمالي الصادرات العربية هي في تدهور منذ الثمانينات لأسباب عدة، منها تدهور أسعاره وتراجع استهلاك الطاقة من قبل الدول الصناعية وتطوير صناعات ذات استهلاك طاقة متدنية واستخدام بدائل كالغاز والكهرباء وغيرها من الأسباب. وقد نتج عن هذا الأمر تراجع في التبادل التجاري في النفط الخام من نسبة 11% من إجمالي التجارة العالمية عام 1980 إلى حوالي 4% عام 1994.

يذكر أن الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية قد ارتأت اعتماد المصادر الدولية عند احتساب الإحصاءات الخارجية للدول العربية بسبب تضمينها

تطورات التجارة الخارجية للدول العربية لعام 1998 أولاً، ثم لمعالجتها الإحصاءات بطرق موحدة على الصعيد العالمي، واعتماد المصادر العربية عند احتساب أوضاع التجارة العربية البينية والنتائج المحلي الإجمالي نظراً للتدقيق بأرقامها من قبل الدول العربية.

1- مؤشرات انكشاف اقتصاديات الدول العربية

بحسب إحصاءات صندوق النقد العربي، ازداد معدل التجارة العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول العربية (ما عدا الصومال والعراق)، وهو أحد مؤشرات انكشاف البلاد العربية على العالم إلى نسبة مقدارها 62% عام 1997 مقابل 49% عام 1986. وهذه النسبة في ازدياد بشكل متواصل منذ الثمانينات وقد بلغت متوسط 60% للفترة 1993-1996 مقابل 51% للفترة 1986-1989. وفي عام 1997، أظهر انكشاف إجمالي البلاد العربية ككتلة على الخارج نسبة 57% أي انخفاض في حدود 6 نقاط مئوية فقط.

ويختلف دور التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي من بلد عربي إلى آخر حسب موارده الاقتصادية ومستوى انفتاحه وسياساته الاقتصادية المتبعة. وتدل الإحصاءات الواردة في جدول رقم (1) أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1997 تراوحت بين نسب مرتفعة لكل من البحرين (130%)، الإمارات (124%)، موريتانيا (114%)، جيبوتي (111%)، قطر (94%)، سلطنة عُمان (89%)، والأردن (79.5%)، ونسب متدنية لكل من مصر (24%) والسودان (28%)، المغرب (38%)، سوريا (42%) والجزائر (47%). وقد ازدادت بشكل ملحوظ في قطر وسلطنة عُمان. ولا يختلف ترتيب الدول كثيراً إذا ما اعتمدنا انكشاف البلاد العربية على الخارج من غير الدول العربية. وفي حين تبدو مصر والجزائر بين البلدان الأقل تأثيراً بتجارتها مع البلاد العربية الأخرى في نسبة انكشافها على العالم، فإن كل من البحرين والأردن يعتبران الأكثر تأثراً.

وسجّلت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي نسبة مرتفعة لكل من الإمارات والبحرين (68%)، وسلطنة عُمان (56%)، وموريتانيا (52%)، وقطر (51%)، والكويت (47%)، وكانت النسبة منخفضة لكل من لبنان ومصر (5%)، والسودان (8%)، والمغرب (14%)، وجيبوتي (120%)، وسوريا والأردن (21%). وبشكل عام، تشكّل الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة مرتفعة في الدول النفطية وذلك بسبب كبر حجم الإنتاج البترولي. يذكر أن نسبة

الصادرات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت بشكل طفيف من 34.5% عام 1996 إلى 33.9% عام 1997. وباستثناء الصادرات العربية البينية بلغت النسبة 31.7%.

وبالنسبة للواردات، فقد كانت الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة لكل من جيبوتي (92%)، والإمارات وموريتانيا (62%)، والأردن (58%)، والبحرين (56%)، وقطر (44%). وكانت النسبة منخفضة لكل من الجزائر (17%)، ومصر (19%)، والسعودية والسودان (20%)، والمغرب (24%)، والكويت (27%).

وبالاعتماد إلى مؤشرات أخرى للتجارة الخارجية، يلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الواردات بالنسبة لإجمالي الدول العربية قد بلغت 1.21 عام 1997، أي أن كل دولار جني من التصدير قابله 83 سنتاً من الاستيراد، وباستثناء الصادرات البترولية بلغت النسبة 0.42، أي أنه مقابل كل دولار تصدير استوردت الدول العربية 2.4 دولاراً، وذلك مقابل نسبة 2.7 دولاراً عام 1996. وقد اختلفت هذه النسبة من بلد عربي إلى آخر. فشكّلت نسب عالية لكل من السعودية والكويت وسلطنة عُمان وقطر والجزائر واليمن والإمارات وليبيا، وهي في الأساس دول تتمتع بموارد نفطية هامة استفادت من تحسّن أسعار النفط عامي 1996 و1997. وشكّلت نسب منخفضة في لبنان وجيبوتي ومصر والأردن والسودان، فيما شكّلت نسبة 71.6 في تونس و57.8 في المغرب. وبلغت نسبة نمو الصادرات إلى الواردات 0.64 عام 1997 مقابل 3.76 عام 1997. وتباينت هذه النسب بشكل كبير من بلد عربي إلى آخر، كما هو مبين في الجدولين (1) و(2).

2- الهيكل السلعي واتجاهات التجارة الخارجية لعام 1997

تعتمد البلاد العربية في تجارتها الخارجية إلى حد كبير على الدول الصناعية المتقدمة. فتستورد حوالي ثلثي وارداتها من أسواق الدول الصناعية الرئيسية وتصدّر إليها حوالي نصف صادراتها. وقد تحسّنت الصادرات العربية إلى الدول الصناعية بشكل طفيف، من 49.7% عام 1996 إلى 51.1% عام 1997.

والاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي للدول العربية. وقد بلغت نسبة الصادرات العربية إليه حوالي 26% عام 1997، وبلغت نسبة الواردات العربية منه حوالي 45% خلال العام نفسه. وزادت الأهمية النسبية للاتحاد الأوروبي في الواردات العربية من حوالي 37% عام

1994 إلى 46% عام 1997. وفيما عززت أوروبا صادراتها إلى البلاد العربية نجد، في المقابل، بأن الصادرات العربية إلى أوروبا في تراجع مستمر منذ عقدين حيث كانت تشكّل 40% في بداية الثمانينات وأصبحت تشكّل 26% عام 1997.

وما زال الوقود المعدني يشكّل النسبة الأكبر من الصادرات العربية الإجمالية. وهذه السلع هي إستراتيجية وعادة ما يجري التحكم بها عالمياً. وقد عمدت الدول العربية على تقليص اعتمادها على الوقود المعدني في صادراتها حيث باتت تشكّل 68% كمتوسط للفترة 1995-1997 مقابل 75% كمتوسط للفترة 1991-1994. وقد تحسّنت في المقابل الأهمية النسبية للسلع المصنّعة والمصنوعات بحسب التصنيف الدولي من 9% إلى حوالي 16% خلال الفترة نفسها. وشكّلت المنتجات الكيماوية نسبة 5.7% من الصادرات الإجمالية، والأغذية والمشروبات 4.1%، والآلات والمعدات 3.4%.

وبحسب تقرير صندوق النقد العربي، رافق التحسّن في الإنتاج الصناعي زيادة في واردات الدول العربية من المواد الخام من نسبة 4.5% من الواردات الإجمالية خلال الفترة 1991-1994 إلى نسبة 6.2% خلال الفترة 1995-1997. وما زالت الآلات ومعدات النقل تشكّل نسبة هامة من الواردات العربية 33.6% والمصنوعات 30% والأغذية والمشروبات 14.3%، والمنتجات الكيماوية 8.3%. والملفت للنظر أن يزداد اعتماد الدول العربية على تغطية احتياجاتها من الأغذية والمشروبات من الخارج من نسبة 13.7% خلال الفترة 1991-1994 إلى نسبة 14.3% كمتوسط خلال الفترة 1995-1997.

ويشير التقرير أيضاً إلى أن الدول العربية استطاعت زيادة صادراتها من السلع الصناعية دون إجراء زيادة هامة في استيراد الآلات والمعدات. فضاغت صادراتها من المصنوعات بحسب التصنيف الدولي من حوالي 12 مليار دولار كمتوسط للفترة 1991-1994 إلى حوالي 26 مليار دولار كمتوسط للفترة 1995-1997، بنسبة 116% بينما الواردات من الآلات ومعدات النقل لم تزد سوى بمعدل 15% خلال الفترة نفسها. وهذا يشير إلى وجود طاقة إنتاجية صناعية تمكّن من زيادة الإنتاج الصناعي وزيادة قيمة الصادرات من السلع الصناعية، دون الحاجة إلى زيادة أساسية في التراكم الرأسمالي من الآلات ومعدات النقل.

3- التجارة العربية البينية

ما زال السابق لأوانه رصد أثر البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية البينية. لكن الإحصاءات الأولية لصندوق النقد الدولي تشير إلى زيادة طفيفة في التجارة البينية قدرها 1.6% عام 1998 مقابل تراجع في التجارة العربية قدرها 2.4%. وقد شكّلت الصادرات البينية نسبة 7.44% من إجمالي الصادرات العربية عام 1998 مقابل 7.15% عام 1997.

وكانت الإحصاءات العربية لعام 1997 قد أشارت إلى تحسّن في الصادرات العربية البينية نسبته 4.8%، مشكّلة حوالي 8.5% من إجمالي الصادرات العربية عام 1997 مقابل 8.3% عام 1996. ولا يجوز اعتبار هذه النسبة واقعية أصلاً، للأسباب التي تم ذكرها في التقارير السابقة:

- إن إجمالي الصادرات العربية تتضمن صادرات البترول والغاز التي تخضع لاعتبارات عالمية وتقرر أسعارها في الأسواق العالمية. وبحسب الإحصاءات، فإن نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية من دون احتساب صادرات البترول للدول المصدّرة للنفط قد بلغت حوالي 27.1% عام 1996 وفي المتوسط 29% للأعوام 1990-1995. وتراجعت في عام 1997 إلى نسبة 23.8% بحسب ما هو مبين في الجدول رقم (1). وإذا قارنا بين نسب الصادرات العربية البينية مع صادرات البترول وبدونها لعام 1997 بالنسبة للأقطار المصدّرة للنفط نجد أن النسب تختلف: السعودية 41% مقابل 9.8%، الكويت 54% مقابل 2.9%، قطر 35.7% مقابل 6.5%، سلطنة عُمان 32.6% مقابل 10.6%، ليبيا 91% مقابل 10.6%، اليمن 13.4% مقابل 3.4%، الإمارات 11% مقابل 5.3%، الجزائر 9.5% مقابل 1.7%، وسوريا 14.2% مقابل 6.9%.

- هناك نسبة لا بأس بها من التجارة البينية بين الدول العربية المجاورة لا تدخل ضمن الإحصاءات الرسمية لتمثيلها تجارة غير رسمية.

- إن إحصاءات العراق وليبيا لا تعكس واقع الاقتصادي لكل منهما في حال كانت الظروف السياسية طبيعية، على الرغم من عودة جزء من النفط العراقي إلى السوق الفورية العالمية.

- إن وسائل النقل بين بلاد المغرب والمشرق العربي ليست متوافرة بطرق منتظمة وبأسعار مقبولة مما يحد من تبادلها التجاري البيئي. لذا نجد أن نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية بين بلاد المشرق العربي والمغرب العربي تتسم بالانخفاض. وباستثناء السعودية والمغرب اللتان تتمتعان بنشاط تجاري لافت للنظر، فإن الصادرات البينية يقع معظمها في إطار البلدان المجاورة.

وتتسم التجارة العربية البينية بصفة التركيز التبادلي على محاور. فتشير الإحصاءات إلى ارتفاع هذه التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك الأمر بالنسبة لدول اتحاد المغرب العربي وبوجه خاص تونس والمغرب اللتان تتمتعان بتنوع في اقتصادهما. ويشير هذا الأمر إلى أن التجمعات الإقليمية العربية التي أنشأت مثل اتحاد المغرب العربي واتحاد دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها، كان لديها مقومات المضي في مشاريع مناطق حرة لو وجد القرار السياسي والآليات المناسبة للمضي بذلك. ويتوجّه ثلث صادرات دول المغرب العربي للعالم العربي إلى الشريك المغربي نفسه، بينما تذهب ثلاثة أرباع صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للعالم العربي إلى دول مجلس التعاون الخليجي (متضمناً مكونات النفط). وفيما يخص بلدان المشرق العربي (لبنان، سوريا، الأردن، مصر والسودان) فإن الأسواق العربية لديها أكثر تنوعاً، وتشكّل أسواق دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 55% من إجمالي صادراتها إلى العالم العربي.

وحيث أن الاقتصاديات العربية تختلف بشكل كبير من حيث الدخل القومي والقوة الشرائية، مما يجعل الإحصاءات تعكس حجم السوق أكثر من القوة الفعلية للتبادل التجاري، تشير إحصاءات صندوق النقد الدولي باستخدام مقياس مقارن وهو "معدلات التكتيف التجاري"، لمعرفة أهمية الأسواق العربية المختلفة لصادرات دولة عربية ما بمعزل عن حجم السوق، بأن التجارة العربية البينية هي الأقوى بالنسبة لاقتصاديات دول المشرق العربي بنسبة 4 إلى 1، وأن متوسط معدل التكتيف التجاري لصادرات اقتصاديات دول المشرق العربي إلى الدول العربية بلغ 12.2 عام 1995 مقابل 2.9 لدول المغرب العربي و3.5 لدول مجلس التعاون الخليجي، بحسب الجدول رقم (7).

وتسجّل الصادرات العربية البينية نمواً مطرداً منذ عام 1994. وبحسب الإحصاءات الأولية لصندوق النقد الدولي، استمر نمو الصادرات العربية البينية عام 1998 بنسبة قدرها 1.6%، على عكس المسار الذي سلكته الصادرات العربية الإجمالية للدول العربية. وكانت اتجاهات نمو الصادرات البينية مماثلاً لاتجاهات نمو الصادرات العربية الإجمالية خلال الأعوام

1994-1997. وإن كان معدل نمو كل من قيمة الصادرات الإجمالية والبيئية قد تباطأ عام 1997.

وبحسب صندوق النقد العربي، تحتل فئة الوقود والمعادن أعلى نصيب الصادرات البيئية وذلك بنسبة 40%. ويشكّل النفط ومشتقاته قرابة نصف قيمة صادرات السعودية البيئية وربع قيمة صادرات الإمارات البيئية. وتشكّل حصة المصنوعات نحو 39% من الصادرات البيئية والمنتجات الزراعية نسبة 21%.

وخلال الفترة 1995-1997، سجّلت الصادرات البيئية للوقود والمعادن أعلى نسبة زيادة سنوية بمقدار 14.4%، فيما حققت الصادرات البيئية للمصنوعات نسبة زيادة سنوية مقدارها 9% والمنتجات الزراعية 6%. وتشكّل السعودية أكبر مصدر للأسواق العربية من المصنوعات بنسبة 39% من صادرات المصنوعات البيئية، ثم تونس 7%، فمصر 6%، فالمغرب 5%. كذلك تأتي السعودية كأول مستورد للمصنوعات بنسبة 16% من الواردات البيئية ثم الكويت 11%. من جهة أخرى، تشكّل سورية أول مصدر للدول العربية من المنتجات الزراعية بنسبة 17% من الصادرات البيئية للمنتجات الزراعية، ثم السعودية والأردن بنسبة 16% لكل منهما. ومن جانب المستوردين تأتي السعودية كأكبر مستورد للمنتجات الزراعية بنسبة تبلغ حوالي 31% من الواردات البيئية للمنتجات الزراعية ثم الكويت 13% وبلبنان 11%.

وتجدر الملاحظة أنه ثمة اختلاف في إحصاءات التجارة الخارجية للبلدان العربية بين المصادر الدولية والإقليمية والرسمية مما يجعل احتسابها بنسب دقيقة غير ممكن. ويستوجب هذا الأمر تجميع الإحصاءات التي تعكس بصورة واضحة طبيعة العلاقات والتبادل التجاري بين الدول العربية. وهذا يتطلب العمل على تحسين أنظمة الإحصاء في الدول العربية من خلال توحيد المقاييس والتعريف بها.

ثانياً - تصورات عامة حول تطوير آليات تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لا شك في أن استحقاقات كبيرة تنتظر البلاد العربية على مدى السنوات القليلة القادمة. ففي ظل سعي معظم الدول العربية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، هناك أولاً الاستحقاق الأكبر ألا وهو تنفيذ ما نصّت عليه اتفاقية الجات وجولة أورغواي الأخيرة على صعيد تحرير

تجارة السلع والخدمات على مدى سنوات معدودة، وما يرافق هذا الأمر من تحولات عميقة في البنى الاقتصادية وعلى صعيد السياسة التجارية. هناك أيضاً استحقاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي يتوجب عليها التعامل مع مجمل المتغيرات والتحولات العالمية في سبيل خدمة المصالح العربية المشتركة.

والمعروف أن جولة أورغواي تدعو إلى المزيد من التحرير على مدى السنوات القليلة القادمة من خلال جولات جديدة أو مراجعة بنود لم يجر الاتفاق بشأنها. وبدءاً من عام 2000، سوف يجري عقد جولة مفاوضات جديدة في مجال الزراعة والخدمات، إلى جانب مراجعة بعض البنود الأخرى مثل إجراءات الدعم والوقاية والإجراءات المضادة للإغراق واتفاقية حقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والقيود الإدارية وغيرها، وذلك في سبيل الوصول إلى تصوّر يستجيب للمزيد من تحرير الأسواق. ومن المفترض أن تكون البلاد العربية منفردة ومجموعة في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد أنجزت كل ما يتوجب القيام به في سبيل تأمين موقع قدم لها على الصعيد العالمي.

وفي دراسة وتقويم أي عمل أو مشروع، هناك مؤشرات واضحة يمكن الاستناد إليها ترتبط باستحقاقات زمنية. وتشهد دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي العادية الثالثة والستون حول "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: العام الأول من التطبيق" الجهود الكبيرة التي بُذلت في سبيل إنجاز عدد لا يستهان به من الترتيبات والإجراءات والوثائق الضرورية لانطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. إلا أنه ما زال ينتظرنا كم هائل من العمل كما تشهد على ذلك مستلزمات المرحلة. والمطلوب تحقيق تحولات هائلة في فترة قياسية دون شك إذا ما أردنا مواكبة التحولات الجارية. فخلال سبع سنوات تنتهي الفترة المعطاة للدول النامية للالتزام بما نصّت عليه جولة أورغواي. وقريباً سوف يزداد أعداد السلع المطلوب تحريرها. كذلك لا بد أن تسعى الدول العربية إلى تضمين الخدمات في إطار البرنامج التنفيذي، وأن تجري تحولات جذرية في سياستها التجارية.

إن ما تم تحقيقه إلى الآن، وإن كان يدعو إلى التفاؤل بالجدية التي تبديها الدول العربية ومؤسسات جامعة الدول العربية للانتهاج من الإجراءات الضرورية لانطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن مسيرة اللحاق بما حققته بلاد أخرى وتكتلات اقتصادية أخرى يستوجب بلا ريب جهوداً مضاعفة وتحسيناً وتسريعاً لعملية اتخاذ القرار على صعيد أجهزة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. فالمرحلة التي تمر بها البلاد العربية والاستحقاقات المتوجبة عليها من الجسامة

والخطورة بحيث تستوجب إيجاد آلية لصنع القرار أكثر فاعلية ولإنهاء العمل بوتائر سريعة. وقد يكون لإنشاء جهاز تنفيذي نشط وفعال وفي حالة انعقاد دائم للإشراف على سير العمل، ولاسيما في مجال تنفيذ الاتفاقيات العربية المتصلة بالتجارة، ضرورة ملحة في هذه المرحلة. ومن المفيد أن يكون له مساهمة في اقتراح تشريعات متعلقة بالتجارة تصبّ في خدمة المصلحة المشتركة للدول العربية.

إن مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا يقف عند قيود التعريفات الجمركية وغير الجمركية، بل يتعداها إلى مواضيع النقل والاستثمار والبيئة والتمويل وغيرها من الأمور التي تدور في فلك المحور التجاري من العمل العربي المشترك. وإذا سلمنا، بوجه خاص، أن تحرير التجارة بين الدول العربية ليس هدفاً بل وسيلة تسعى من خلالها الدول العربية إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل، فإن ذلك يعني الحاجة أيضاً إلى توفير كافة الظروف وحشد كل الطاقات وتهيئة القطاعات ذات الصلة بالتجارة لتحمل الدور المساند لنجاح المشروع العربي.

والملفت للنظر أن تاريخ العمل الاقتصادي العربي المشترك قد نجح في إقامة شبكة شبه متكاملة من الاتفاقيات والصناديق والمنظمات والشركات القابضة والاتحادات والمجالس الوزارية، وأوجد آليات قائمة للعمل الاقتصادي العربي على المستوى القومي والإقليمي. ولكن هذه جميعها ما زالت تقتقد إلى الخيط الذي يضمها جميعاً ليجعل منها سلسلة متكاملة ومتناسقة.

لقد بدئ السير في مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كأول تنظيم عربي جماعي جدي. ومما يدعو إلى الأمل أن هنالك دولاً عربية مصممة على نجاح المشروع وهي الدول الأهم اقتصادياً. إلا أن تقدّم المشروع وضمان نجاحه له مستلزمات تتعلق بتحسين وتطوير أساليب العمل. ويعتبر إنشاء جهاز يشرف مباشرة على تنفيذ وتنسيق كافة الاتفاقيات العربية المتصلة بالتجارة بما في ذلك اتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت)، ضرورة ملحة. ويمكن هنا النظر في دور شبيه بالدور الذي تؤديه المفوضية الأوروبية على صعيد الأمور المتصلة بالتجارة. والمطلوب من هذا الجهاز التأكد من صحة وسلامة وسرعة تنفيذ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما يتصل به من أمور، وكذلك مواجهة التحديات العالمية وصياغة الخطوط العامة المشتركة للسياسة التجارية للبلاد العربية. فالتحديات المطروحة على البلاد العربية هي من الخطورة بحيث باتت تستدعي قيام نوع من هيئة مركزية للتعامل مع منظمة التجارة العالمية

والتكتلات الاقتصادية وتحسين أساليب العمل القائمة، وتضع صيغ لتعاون أكبر في السياسات الاقتصادية.

ويتطلب هذا طبعاً دعماً مادياً ومعنوياً، وتوسيعاً لأجهزة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. فمن المؤسف أن يذكر التقرير الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت بند التفاوض بين الشركاء التجاريين بأنه نظراً للعجز في الإمكانيات المادية والبشرية للأمانة العامة فإنه تعذر عقد اجتماعات بين شركاء تجاريين من الدول العربية لنقاش نقاط هامة متعلقة بتجارتهم البينية. ويذكر أن عدد الموظفين الملحقيين في المفوضية الأوروبية يصل إلى حدود 14000 موظف.

ربما حان الوقت لأن تعقد الدول العربية قمة لبحث الأمور الاقتصادية قبل سواها. فالعولمة وما أفرزته لناحية إفقار الدول النامية موضوع هام جداً جدير بالمعالجة لوضع إستراتيجية مشتركة لمواجهته. ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من الأهمية بمكان بحيث لا يجوز أن يترك أمرها للفنيين وحدهم، بل يجب أن تكون هنالك قرارات وتوجيهات واضحة من القمة لكل الفنيين والمسؤولين من أجل تذليل كل عقبة وتجاوز كل صعوبة.

ولا بد أن تضع القمة العربية المقترحة إستراتيجية عربية لمواجهة المتغيرات والعوامل العديدة التي برزت في العالم المعاصر، وهيكلية جديدة للعمل العربي المشترك، وبوجه خاص عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. إن جذب الاستثمارات والتقنيات وفتح إمكانيات التصدير للسلع العربية، يتطلب تنظيماً عربياً مشتركاً. ومن المؤسف أنه بالرغم مما أنجز لا زالت الدول العربية تتعامل بانفرادية في العديد من الأمور، هذا في حين نجد أن كل خطوة تخطوها الدول الكبرى تجري بشكل موحد وجماعي.

ثالثاً - العقبات والالتزام بالبرنامج التنفيذي

ثمة أمور عديدة لا زالت تحتاج إلى عمل جدي، باعتبارها تعيق تنفيذ البرنامج التنفيذي. وهذه المعوقات تذكرها تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مدى دوراته الأخيرة. وهناك ضرورة ملحة مثلاً للبدء في وضع شهادات المنشأ التفصيلية للسلع، وإلا فإن السير الجدي للبرنامج التنفيذي يفقد الكثير من مصداقيته. كذلك الانتهاء من الاتفاق على كيفية معاملة

منتجات المناطق الحرة في الدول العربية بشكل ينسجم مع ما نصّت عليه اتفاقية الجات وبما يخدم المصالح المشتركة للدول العربية. وكانت الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية قد اقترحت صيغة توفيقية في هذا المجال، وقدمته إلى الاجتماع الرابع للجنة التنفيذ والمتابعة الذي عُقد في أيلول (سبتمبر) 1998.

ولا بد أن تقتنع الدول العربية بضرورة تصفية القيود الإدارية والكمية والنقدية المفروضة على استيراد السلع العربية، لاسيما أن تصفية هذه القيود مطلوبة في ظل اتفاقية الجات.

فيما خص موضوع الاستثناءات، يلاحظ أن التجربة التي مر بها البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال السنة الأولى من التطبيق، وما بدا خلاله من تعثر نتيجة التوسع في الاستثناءات وفي الرزنامات الزراعية، وتعثر المحاولة المبذولة من قبل لجنة المفاوضات التجارية في حسم وحصر قوائم الاستثناء، يؤكّد أهمية الإلغاء التام والفوري لهذه الاستثناءات وذلك حرصاً على مصداقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وجدية تطبيقها. لقد أصبحت الاستثناءات أخطر ما يعيق البرنامج التنفيذي خصوصاً بعد أن تسللت القيود الإدارية إلى هذه السلع.

ويمكن ملاحظة العدوى السلبية التي تسببها الاستثناءات، حيث نرى دولاً كانت في الأصل قد حررت السلع المستوردة من الاستثناء اضطرت إلى إشهار مبدأ المعاملة بالمثل. وثمة تخوّف بأن تعود الأمور إلى ذات المأزق الذي أفشل قرار "السوق العربية المشتركة". وفي حال عدم وجود إمكانية للاتفاق على الإلغاء الفوري للاستثناءات في أمد قصير، قد يكون من الضروري الاتفاق في الاجتماع القادم لهيئات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على قيام الدول العربية التي تبدي الاستعداد لتنفيذ البرنامج بدون استثناءات أو رزنامة زراعية - كالسعودية ومصر - والتي تشكّل مراكز تجارية هامة لبعض البلدان الأخرى، إعلان إلغائها لكل القيود التجارية فيما بينها مع الاحتفاظ بحق المعاملة بالمثل تجاه الدول المتحفظة، والتي ستجد بالتالي مصلحتها أن تجنح نحو التحرير بدلاً من أن تجنح للتقييد. هذا نكون قد أوجدنا وضعية تفرز حالة من العدوى الإيجابية وتسريعاً في تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقد عقدت الأمانة العامة للاتحاد لهذا الهدف ثلاثة اجتماعات ميدانية في مواقع مختلفة من البلاد العربية، حضرتها جهات معنية بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وسبق أن

نشرت نتائج اجتماعين عقدا في الأردن ومصر في تقارير سابقة. وفي هذا التقرير نورد حصيلة الاجتماع الأخير المشترك الذي عُقد في الدوحة بتاريخ 1999/2/17 في إطار "لجنة التجارة" المنبثقة عن مجلس اتحاد الغرف العربية والجهات المعنية بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حضره ممثلون عن مختلف الجهات الرسمية والأهلية المختصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص من رجال أعمال وممثلين عن شركات ومصارف.

وقد هدف الاجتماع المشترك إلى مناقشة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبلورة أية ملاحظات قد تكون لدى هذه الجهات المدعوة، حول الأمور الإجرائية التي تعانيها دولة قطر مع بلاد عربية أخرى. ونظراً لتجربة دولة قطر في مجلس دول التعاون الخليجي، فإن المشاكل التي يعاني منها قطاع الأعمال في قطر تعطي صورة شاملة عن نوع المشاكل التي قد يواجهها القطاع الخاص في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام. (ومرفق بهذا التقرير الاستبيان الذي دارت على أساسه المناقشات).

1- في شهادات المنشأ

لا يجري الالتزام في كثير من الأحيان بشهادة المنشأ العربية. ويبدو أنه لم تنتفع أي شركة من شهادة المنشأ العربية في دولة قطر ما عدا المصدرين إلى المغرب، ذلك أن بعض الشركات تجد صعوبة خاصة عند احتساب عناصر القيمة المضافة والتكاليف الأجنبية في نفس الشهادة. وهناك من يقول دعني أدفع التعرفة الجمركية كاملة، ولا أدخل في مطبات وماهيات شهادة المنشأ العربية، التي لم يجر الانتهاء من تفاصيلها إلى الآن على الرغم من مرور حوالي السنتين على الموافقة على البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وطرح تخوّف من أن تصبح شهادة المنشأ العربية معرّقة للتجارة العربية البينية، بينما المطلوب تسهيلها. وبوجه خاص عند الدخول في اتفاقيات مع دول أجنبية متقدمة صناعياً ثمة صعوبة للتدقيق في شهادة منشأ سلع هذه الدول لكثرة مصانعها وصناعاتها ولقلة الخبرة المتوافرة محلياً. وذكر أن الغرف التجارية والصناعية والزراعية هي صاحب الحق الأول بإصدار شهادة المنشأ، وأنه في دول مجلس التعاون الخليجي يحق لغرف تجارة وصناعة قطر فقط إصدار شهادة المنشأ، بينما في الدول الأخرى تقوم وزارات التجارة أو الصناعة أو المالية أو الاقتصاد الوطني بذلك. ويتم التصديق على شهادة المنشأ التي تصدرها غرفة تجارة وصناعة قطر من قبل

وزارة المالية والاقتصاد والتجارة. وحين تطلب بعض الدول الأجنبية تصديق من سفارتها في الخارج يجري تصديق وزارة الخارجية على توقيعات المالية وغرفة تجارة وصناعة قطر، لكن هذا إجراء استثنائي وليس روتيني.

وثمة فروقات بين اتفاقية "تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" والاتفاقية الموحدة لدول مجالس التعاون الخليجي"، خصوصاً لجهة أن الإعفاء الجمركي الخليجي يشترط بالإضافة إلى شرط حصول السلعة 40% قيمة مضافة، شرط الملكية الوطنية بنسبة 51%، بينما هذا الشرط غير موجود في الاتفاقية العربية. وهذا الأمر قد يؤدي إلى تحوّل في التجارة، بحيث يأتي المنتج الأجنبي إلى إحدى الدول العربية غير الخليجية، ومن ثم يدخل إلى السوق الخليجية عبر اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبالتالي تتحول التجارة من دول المجلس إلى الدول المستوردة أصلاً، ويحصل ما يطلق عليه خسارة في رفاهية المستهلك (Loss in consumer welfare). ولا بد من الإسراع في تعديل الاتفاقية الموحدة لتكون متسقة مع الاتفاقية العربية، طالما جرى الاتفاق على هذا الأمر في مجلس دول التعاون الخليجي.

وفي احتساب القيمة المضافة في شهادة المنشأ العربية، فقد جرى التطرّق إلى تجربة دول مجلس التعاون الخليجي. فعمليات التزيت، أو عصر زيت الذرة مثلاً تعتبر متممة لشرط الـ40% قيمة مضافة، إضافة إذا كانت العبوة صناعة محلية. أما فيما يتعلق بزيوت التشحيم وزيوت السيارات، فإنها لا تحقق القيمة المضافة باستثناء مصنع واحد لأن مدخلاته مصنّعة محلياً في بتروكيماويات المملكة العربية السعودية. أما غير ذلك من شركات في دول مجلس التعاون الخليجي فهي لا تحقق القيمة المضافة 40%، بحكم عدم وجود مدخل مصنع محلياً. ولعل أجور العمالة هي مثار الجدل الرئيسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

على صعيد الشهادات المطلوبة، لا يتم طلب شهادات أخرى من ناقل البضاعة غير الأوراق المعتادة في دولة قطر. طبعاً بالنسبة للمواد الغذائية تطلب شهادة صحية، وكذلك بالنسبة لسلع أخرى شهادات خلو من أمراض أو إشعاعات. وبالنسبة لعملية التصدير لا يطلب أي شهادات أخرى من المصدر للحصول على شهادة المنشأ. وتقوم وزارة الصناعة بإخطار الغرفة بقوائم المصانع التي تحقق منتجاتها نسبة القيمة المضافة وبالمنتجات التي تنتجها المصانع. وتعتمد الغرفة على كتاب الوزارة في إصدار شهادة المنشأ لتلك المنتجات. وفيما إذا تجبى عليها

رسوم معرّقة للتبادل التجاري، قيل أن الرسوم تأتي مقطوعة وهي مقبولة بشكل عام، وإن كان بعضها مرتفع.

2- مدى الالتزام بالتخفيضات الجمركية

بلغت قطر المنافذ الجمركية بتخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية بواقع 10% سنوياً حتى عام 2007 وبحلوله أصبح جميع السلع العربية مغطاة من الرسوم الجمركية.

وقيل إن الدول العربية تدخل في اتفاقيات ثنائية تسميها اتفاقيات تجارة حرة. وهي ليست اتفاقيات تجارة حرة بل اتفاقيات ثنائية عادية، لكنها تعطي أسماء كبيرة. وجرت المطالبة بالانتهاء من الاتفاقيات الثنائية ليحل محلها البرنامج التنفيذي بكل تفاصيله، خصوصاً في ظل التوجه العام للتكتلات الاقتصادية وللمنظمة التجارة العالمية لإنهاء هذه الاتفاقيات.

وثمة تخوّف أن لا يتم الالتزام بالقواعد والضوابط التي وضعت للاستثناءات، حتى بعد فترة الـ4 سنوات المقررة لها، بل أن تزداد السلع المستثناءة لا تخضع للتخفيض ولا للإعفاء من القيود الإدارية. وجرى التأكيد على ضرورة أن لا يسمح بأي استثناءات، لأن هذا المبدأ خاطئ، وسوف يؤدي إلى تعطيل البرنامج التنفيذي الذي لم ينص أصلاً على أي استثناء من التخفيض الجمركي أو من القيود الإدارية.

ونظراً للتوسع في هذه الاستثناءات بشكل كبير ومتسارع، فقد طرح تصور جديد فيما يخص آلية الانضمام إلى الاتفاقية العربية، بحيث يطلب من الدول التي لا تستطيع لأسباب خاصة بها أن تدخل في البرنامج التنفيذي الآن، إلا من خلال استثناءات، الانتظار وتكييف أوضاعها إلى حين أن تصبح قادرة على القيام بذلك. لكن يشترط في حال الدخول في البرنامج التنفيذي بعد 5 سنوات أن يجري تطبيق نسبة 50% من التخفيض وليس الـ10%. وهذا يعني أن تقبل في البرنامج التنفيذي تلك الدول التي ليس لديها استثناءات لا بالسلع ولا بالزرزامة الزراعية ولا بالقيود الإدارية. وهكذا تصبح العدوى إيجابية بحيث تلتحق الدول غير المنضمة إلى البرنامج بالدول المنضمة، بدلاً من أن تصبح العدوى سلبية من ناحية الزيادة في الاستثناءات، لأن الدول التي لا تطبق قيوداً وليس لديها استثناءات سوف تبدأ بفرض استثناءات وقيود إذا استمرت الأمور على هذا المنوال.

3- الاشتراطات الإضافية عند الاستيراد أو التصدير

هناك بعض الاشتراطات تستند إلى ما يطلق عليه القيود المسموح بها، ويتعمد البعض وضع هذه الشروط لتقييد حركة التجارة العربية البينية. ومن بين هذه شهادة المواصفات والمقاييس المحلية. فهناك في الدول العربية مقاييس عربية، ومقاييس خليجية، وكذلك مقاييس محلية وطنية، بحيث أن المجموعة الأولى داخله في الثانية وتلك داخله ضمن الثالثة. وأكثرها تقييداً للتجارة البينية هي شهادة المقاييس الوطنية. وهناك بعض الدول العربية التي تطلب مثل تلك الشهادة، وفي حال عدم توفرها فإن السلع تبقى على منافذ الحدود حين يتم التأكد من المواصفات والمقاييس. والتجار يعانون من مثل هذه القيود. بل إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية نصت على إمكانية وجود مثل هذه الشروط في السلع وذلك لحماية المستهلك أو لحماية البيئة أو لحماية الصحة الخ... ويذكر أن المملكة العربية السعودية تعتمد شروط المواصفات الوطنية. لكن هذه الشروط بالعموم غير مطلوبة دائماً بالرغم من أن الالتزام بالمواصفات الخليجية مطلوب. أما في قطر فهناك مواصفات للسيارات، وقد تقدمت قطر بالسلع الصادر بها مواصفات قياسية قطرية إلى جامعة الدول العربية.

وأشار البعض إلى أن الصناعات، كصناعة الحديد والصلب القطرية والحائزة على أعلى درجات الجودة العالمية، ما زال يطبق عليها في الدول العربية فحوصات مخبرية قبل السماح لها بدخول الأسواق العربية. وهذا يعتبر تقييداً على التبادل التجاري في هذه السلع. وجرت المطالبة بالإسراع في حصول المنشآت العربية على شهادات "أيزو"، بحيث إذا أعطت شهادة "أيزو" لمصنع ما يصبح له بحكم التعريف، إذا توافرت الشروط الأخرى، الحق أن يصدر بضاعته. كذلك لا بد من مراعاة التعبئة والتغليف.

والقيود الإدارية لا زالت مطبقة في الدول العربية. مثلاً قيود العملة لا زالت موجودة في بعض هذه الدول، ولم تحرر العملة بالنسبة لتبادل السلع بين الدول العربية. وقد يطلب أحياناً الحصول على رخصة استيراد. كذلك فإن البضائع المستتاة من التخفيض الجمركي مستتاة من القيود الإدارية. وجرت المطالبة بإلغاء القيود الإدارية بجدية وفوراً. وبالنسبة لرخص الاستيراد والتصدير، ثمة دول تشترط تلك أيضاً. أما في قطر، فقليل أن المصدر القطري لا يواجه أية اشتراطات أو قيود إدارية إلى الآن. كما أشير إلى أن الفواكه والحيوانات معفية من الرسوم في دولة قطر وحتى الرزنامة الزراعية لم يتم اللجوء إليها.

4- خضوع السلع العربية إلى أي رسوم أو ضرائب ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية غير تلك التي تفرض على السلع الوطنية

لا يوجد في قطر اشتراطات أخرى إلا الاشتراطات المطبقة على السلع المحلية (الشهادات الصحية وشهادة خلو من المواد المشعة). كما أن ليس هناك في دولة قطر ضرائب ذات أثر مماثل، بل هناك تعريفات جمركية وقيود غير جمركية.

5- خضوع السلع العربية لأية إجراءات تمييزية

لا تخضع السلع العربية المتبادلة في دولة قطر لأية إجراءات تمييزية عند الاستيراد أو التصدير.

6- في مجال النقل

شبكات الطرق البرية بين البلاد العربية جيدة عموماً، لكن معاملة حدود هذه الطرق غير جيدة، ولاسيما التوقف على الحدود البرية وإجراءات التفتيش المعرّقة. فقد تنتظر الشاحنات على الحدود بين 10-15 يوماً، وهذه تكلفة كبيرة. وتصر بعض البلدان العربية على تفتيش البضاعة، بحيث تتوقف الشاحنة ويجري تنزيل البضاعة وتفتيشها وغزها بالسيخ ثم يعاد توضعها وتحميلها وتدفع الشاحنة أجرة التنزيل والتحميل. هذه الإجراءات لحسن الحظ هناك اتجاه لإلغائها.

وفي دول الخليج كان يوجد تعطيل عند الجمارك. وقيل أن المدة الزمنية اللازمة لإتمام عملية العبور تبلغ 3 أيام كحد أدنى. كما أن هناك مشكلة في عملية التحميل والتنزيل، حيث ترسل البضاعة سالمة من مصر وفي الجمارك عند حدود دولة خليجية، يجري إنزال البضاعة في النهاية لا تصلح بنسبة 50%. وهذه إحدى المشاكل التي تواجه النقل البري. وقيل فيما يخص توقيف السيارات على الحدود، إنه بوجود 3 نقاط حدود، إذا ما توقفت الشاحنة عند كل نقطة حدود نصف يوم لتنزيل البضاعة تصبح عندها الرحلة تأخذ أسبوعاً أو أكثر. ونظراً لهذه العراقيل على الحدود، أقترح إقامة مشروع جديد يقوم باستخدام طريق البحر ولاسيما بين قطر ودبي التي تتمتع بحركة تبادل تجاري نشط يصل إلى حوالي 200 سيارة يومياً أي حمولة باخرة صغيرة، بحيث يجري توفير ما بين 20-30% من عملية العبور. كما جرى التداول في إقامة

خطوط بحرية منتظمة للانتهاء من هذه المشاكل وعندها تصبح البضاعة العربية في موقع البضاعة الأجنبية كلها تأتي في البحر.

ويذكر أن حركة الحاويات كانت نشطة بين دبي والدوحة، حيث جرى بناء خط بحري منتظم، وتحول الكثير من التجار إلى اعتماد طريق البحر بدل البر. الحركة لا زالت موجودة ولكن ليس بالمستويات وهذا ما يجب العمل على تطويره.

وعلى مستوى تدريب الكوادر الإدارية أو الفنية الخاصة بالحدود، فمن الملاحظ أنه ليس لديها إلمام كثير بالقوانين، والبعض يعمل بطريقة ارتجالية دون العودة إلى القانون وحسب مزاجه بالنسبة لدخول السيارة. وتم اقتراح تدريب الكوادر من ناحية، وإقامة مركز قانوني مرجعي لكل دولة يمكن الرجوع إليه عندما تكون المشكلة قانونية تحل عند الحدود، بحيث تكون مراكز الحدود على اتصال مستمر بمركز للاستشارة القانونية التابع للدولة من خلال الهاتف أو الفاكس، بحيث يحق للشاحنة أن تطلب الاتصال بهذا المركز.

وتختلف الإدارات الرسمية الداخلة في عمليات التصديق والتفتيش والموافقة من بلد إلى آخر، ويرتبط بعضها بحسب الشهادات المطلوبة التي يتطلب التصديق عليها، لكن أليس من المفترض أن تكون السلع المصنّعة في بلد ما مرخصة من قبل الدولة والجهات المسؤولة، مما ينفي ضرورة وجود هذا الحجم من التصديقات.

وبالنسبة لإيجاد شركات نقل مشتركة في قطاعي النقل البري والبحري، فهناك عدم رغبة في تأسيس شركة مشتركة للنقل، باعتبار أنها لا تعطى فرصة للتجار للعمل سوياً، وغالباً ما يجري تأسيس شركات مشتركة بين دولة ودولة هذه الشركات تقول بأنها شركات مساهمة وبالنتيجة تعطل العمل وتحتكر السوق. وأشار إلى أن سوق النقل الموجود حالياً تتكوّن في كل دولة من شركات لديها موظفين وسيارات واتحاد محلي.

وأقترح إعطاء النقل الجوي أولوية خصوصاً للمواد الغذائية وأن يكون منخفض التكلفة، على أن يعطى النقل البحري المرتبة الثانية. وهذا يساعد على حل بعض المشاكل الموجودة على الحدود. لكن يبقى أن التجارة العربية البينية في أغلب الأحيان هي تجارة شبه حدودية بين بلدين متجاورين، ولا يصلح لها النقل الجوي أو البحري.

وفي مجال الترانزيت، اعتبرت رسوم الترانزيت على الشاحنة أو البضاعة مرتفعة ويجب خفضها. أما رسوم التخليص الجمركي فهي معقولة وأشير إلى نظام الترخيص، وبأن البضائع الآتية من قطر خاصة على السعودية تفتش. وأضيف أنه إلى جانب نظام الترخيص فإن بعض الدول تفتح المستوعبات وتتنظر في داخلها وتفتش فيها. وأشير على الغرامات التي تفرضها بعض الدول تفتح المستوعبات وتتنظر في داخلها وتفتش فيها. وأشير إلى الغرامات التي تفرضها بعض الدول كأجرة أرضية على الشاحنة وعلى البضاعة أيضاً. وفي بعض الدول إذا توقفت الشاحنة 10 أيام قد تصبح الأجرة هذه بثمن البضاعة نفسها. وعلى صعيد مواعيد الدوام، غالباً ما يقال بأن الصندوق قد أغلق ويكون هذا الساعة العاشرة صباحاً، فيما دوام العمل ينتهي الساعة الثانية بعد الظهر وهذه مجموعة كمشكلة في أكثر من بلد.

وأشير إلى أنه ليس ثمة حاجة إلى تفتيش البضاعة في ظل نظام القوافل والحراسة، بالإضافة إلى وجود مشكلة أخرى في نظام القوافل وهو تخصيص نوعية البضاعة المنقولة. فيجري إيقاف مواد غذائية مع مواد أسيد وكيميائيات وأي حادثة قد تؤثر على التاجر أولاً وأخيراً. وجرت المطالبة أنه في حال نقلت مواد غذائية أن لا تتوقف الكيماويات نظراً لإمكانية تفاعل هذه المواد، وبسبب احتمالات حدوث تسرب وحوادث حريق. ومن الضروري العمل بحسب قوانين وقواعد الأمان (Safety Regulations) حتى بالنسبة أيضاً للتزليل والتحميل.

وجرت المطالبة بالإسراع في الدخول عالم التبادل الإلكتروني لتسهيل التبادل التجاري، بحيث لا يضطر ناقل البضاعة في المستقبل أن يحمل أوراقاً عند الحدود أو أن يعاني إذا ما وجدت هذه الأوراق ناقصة.

7- في مجال النقل بالعبور

يعتبر النقل من المعوقات الرئيسية أمام حرية انتقال البضائع والسلع. وبالتالي لا بد أن ينصب جزء هام من عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تطبيق اتفاقيات النقل القائمة في البلاد العربية. وتأخذ الاتفاقية العربية المتعلقة بالنقل بالعبور (الترانزيت) حيزاً هاماً من هذا العمل نظراً لكون معظم التجارة العربية البينية إلى يومنا هذا تجري بالمرور والعبور على الطرق البرية، وتتحمل تكاليف وتطويلاً في زمن المرور والمعاملات، بالإضافة إلى تعقيدات شتى في مجال اللوجستيات. وقد أولى اتحاد الغرف العربية اهتماماً خاصاً بهذا الاتفاق.

وتأسيساً على هذا الاهتمام، تضمّن الاستبيان الشامل حول كافة المعوقات التي يواجهها القطاع الخاص جزءاً هاماً حول المعوقات الخاصة بالنقل ومدى الالتزام باتفاقية الترانزيت العربية. وتبيّن من نتائج هذا الاستبيان أن من المشاكل الرئيسية التي يواجهها التجار العرب في التعامل فيما بينهم تلك الخاصة بقطاع الترانزيت ونقل البضائع وعبور السيارات. ما أظهرت أن الالتزام باتفاقية الترانزيت ولو بحدودها الدنيا غير متوفر. والرسوم المفروضة على البضائع العابرة وأحياناً على الشاحنات أيضاً مرتفعة جداً كما أفاد بعض التجار، كما أن المرور والعبور على الطرق البرية يتحمّل تكاليف وتطويلاً في زمن لمعاملة تفوق كثيراً ما تتكبده البضائع الواصلة بالبحر إلى الموانئ، مما قد يلغي أية أفضلية جمركية تعطى للتجارة العربية.

وفي ظل التحولات التي شهدتها اتفاقيات النقل في العقدين الأخيرين، تحتاج اتفاقية الترانزيت العربية إلى تطوير وإضافات وتعديلات، ولاسيما لجهة تقليص المستندات والإجراءات والضمانات المطلوبة لمرور الشاحنات والبضائع. ويمكن الاستفادة من اتفاقية "التير" التي يجري الترويج لها تحت إشراف الأمم المتحدة والتي يعتمدها الاتحاد الأوروبي في مجال عمليات الترانزيت.

وهناك تخوف من أن تقوم الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في إطار الجولة القادمة من المفاوضات في مجال الخدمات بتقديم المزيد من الالتزامات، وأن يطرح موضوع النقل المتعدد الوسائط وتضمين النقل الداخلي والمطالبة بالمعاملة الوطنية أو على أقل تقدير حق استخدام غير تمييزي للخدمات القائمة والمرافئ الموجودة. والمطلوب من الدول العربية عدم تقديم أي تنازلات تنفي مجال إعطاء أفضليات للدول العربية. كذلك من المطلوب تطبيق اتفاقية الترانزيت العربية، والعمل على إلغاء كافة رسوم الترانزيت وكافة الرسوم المطبّقة على السيارات والشاحنات التي تعبر الدول العربية، ومعاملة أي شاحنة أو ناقلة عربية تعبر من بلد عربي إلى آخر معاملة الشاحنة أو الناقلة الوطنية المتنقلة ضمن بلدها، كذلك إلغاء كافة الرسوم المطبّقة على البضائع التي تمر برسم الترانزيت عبر الدول العربية ومعاملتها كالبضائع التي تفرّغ في مرافئ هذه الدول.

جداول إحصائية

جدول رقم (1)

جدول رقم (2)

جدول رقم (3)

جدول رقم (4)

جدول رقم (5)

جدول رقم (6)

جدول رقم (7)

(مرفق)

أسئلة تتعلق بالتعامل التجاري في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1- في شهادة المنشأ:

- هل تلتزم الدول العربية بشهادة المنشأ العربية؟ من لا يفعل؟
- هل هناك شهادات أخرى تطلب من المصدرين؟
- هل تتعرض لإجراءات تصديق مطوّلة؟
- هل تجبى عليها رسوم يمكن اعتبارها معرّقة للتبادل التجاري؟

2- مدى الالتزام بالتخفيضات الجمركية:

- هل التزمت الدول العربية بالتخفيضات الجمركية المطلوبة في إطار البرنامج التنفيذي؟
- ما هي الاستثناءات من تطبيق البرنامج التنفيذي التي وضعتها الدول العربية والتي تجدونها غير مبررة ومعرّقة لتحرير التجارة العربية؟

3- هل ثمة اشتراطات إضافية وضعتها الدول العربية عند الاستيراد أو التصدير؟

- على صعيد المواصفات والجودة.
- على صعيد أي إجراء صحي أو مختبري.
- أي قيود إدارية أخرى (رخص استيراد أو تصدير، الخ).

4- هل تخضع السلع العربية إلى أي رسوم أو ضرائب ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية مهما كان مسماها، غير تلك الضرائب التي تفرض على السلع الوطنية؟

5- هل تخضع السلع العربية المتبادلة لأي إجراءات تمييزية عند الاستيراد أو التصدير؟

6- أي عقبات أخرى؟ قيود إدارية معيقة:

- شروط التعبئة والتغليف - التصديقات على الفواتير وشهادات المنشأ - تعقيقات الإجراءات المصرفية المتعلقة بالقطع الأجنبي - تأشيرات السفر.

7- في مجال النقل:

- أين تجدون تكلفة النقل الأساسية؟
- هل هناك سهولة لإيجاد ناقلين وشاحنات؟
- ما هي المدة الزمنية اللازمة لإتمام عملية العبور؟
- كيف تجدون مستوى التدريب للكوادر الفنية عند العبور والتقنيات المستخدمة (حاسوب، الخ..)؟
- ما هو عدد الإدارات الرسمية الداخلة في عملية الموافقات والتصديقات والتفتيش؟
- ماذا تواجهون من مصاعب في عملية تخليص البضائع؟
- ما رأيكم بتطوير مشروعات مشتركة في قطاع النقل؟

8- في مجال الترانزيت،

أ- أي عقبات تعيق تحرير التبادل التجاري العربي:

- على صعيد رسوم الترانزيت على الشاحنة أو البضاعة.
- رسم المخلص الجمركي.
- إجراءات التخليص والتأمين.
- الغرامات المفروضة على التأخير.
- أسباب التأخير (مواعيد الدوام - التأشيرات - الإجراءات الأمنية - كثرة الإجراءات - تعدد الوثائق - نظام الحراسة والقوافل).
- إجراءات التحميل والتفريغ.
- التفتيش الجمركي والإجراءات الأمنية.

ب- هل اطلعت على اتفاقية الترانزيت العربية؟

- هل برأيكم ثمة نواقص أساسية في هذه الاتفاقية (فيما يخص متن الاتفاقية أو بيان العبور أو بيان الحمولة أو أي أمور فنية أخرى)؟
- كيف تجدون التزام الدول العربية بها؟

- هل تستخدمون مرافق دول أخرى في عملية الترانزيت؟ هل ثمة إجراءات تمييزية تتعرضون لها لا يتعرض لها أبناء البلد المعني؟
- ما هي المزايا التي يجب أن تتضمنها اتفاقية الترانزيت العربية لكي تنافس اتفاقية التير؟

ج- ما برأيكم موجبات إصدار دفتر المرور العربي الموحد؟

د- يجري العمل حالياً في رحاب الجامعة العربية على إيجاد صيغة مناسبة لضمان المبالغ المستحقة قانونياً من عملية العبور:

- إلى أي مدى يؤدي عدم ضمان الرسوم وغرامات المخالفات إلى إعاقة تجارة الترانزيت؟
- من برأيكم أن تكون الجهات الضامنة؟ وهل يفضل أن تكون أكثر من جهة واحدة؟
- على أي أساس يتم تحديد المبالغ التي تدفع كتأمين لضمان خروج البضاعة؟
- هل هناك مخالفات أخرى (عدا تهريب البضاعة) ينتج عنها مصادرة التأمين كله أو بعضه؟
- هل برأيكم في حال مصادرة البضاعة و/أو الشاحنة، أن تصدر المبالغ المدفوعة كتأمين؟

9- في مجال الخدمات المكتملة للنقل:

- كيف هي أوضاع هذه الخدمات: مراكز الصيانة - محطات الوقود - الفنادق والمطاعم - أماكن الاستراحة - شبكة الاتصالات المحلية والدولية - خدمات التموين - الخدمات الصحية - خدمات الصرافة والخدمات المصرفية - وسائل استرشادية؟

10- في مجال المعلومات:

- كيف يجري الإلمام والمعرفة بالإجراءات الجمركية والخدمات المساندة للعمليات الجمركية؟
- كيف تتم المعرفة بخدمات التجارة المرتبطة بالجسور والتخزين والتوزيع والنقل والترانزيت المناولة؟
- هل تجدون من فائدة في إقامة مكاتب للتجارة العربية البينية من القطاع الخاص والعام؟

11- في مجال الممارسات والتسهيلات التجارية:

- ما هي طرق وضع المعلومات التجارية والمتعلقة بها في متناول الشركات والصناعيين والتجار؟ ما نوع هذه المعلومات وما هي كلفة استخدامها؟ وكيف يتعامل رجال الأعمال مع مقدمي هذه الخدمات؟
- هل هناك نقاط تجارة بينكم والدول العربية للتبادل التجاري؟ مدى الاستفادة من هذه الخدمة إذا وجدت؟
- هل هناك معرفة بوسائل التجارة الإلكترونية المتداول بها عالمياً؟ ما هي مدى الخبرة للتعامل بمفردات الطرق الحديثة المتبعة في المتاجرة إلكترونياً؟
- ما هي التسهيلات الموجودة لتمكين التجار من المتاجرة إلكترونياً؟

12- في حال الخلاف التجاري بين مصدّرين ومستوردين من بلاد عربية مختلفة؟

- ما هي آلية حل الخلافات التي تتبعونها؟
- هل تجدون ضرورة إيجاد مرجعية للشكاوى؟ من برأيكم؟

13- في مجال تحسين البيئة التمويلية للتجارة العربية البينية؟

- ما هي طرق التمويل المتاحة وما كلفتها؟
- ما هي طرق المدفوعات التجارية المتبعة؟
- ما هي الإجراءات المصرفية المتعلقة بالائتمان والمخاطر الناجمة عنه؟
- أين تجدون نواقص في مجال عمل برامج ومؤسسات التمويل العربية؟

14- أين تجدون النواقص في مجال عمل تمويل وضمان الصادرات؟

15- البنية التحتية:

- كيف تجدون الخدمات المتعلقة بالجسور؟
- كيف تجدون سلامة الطرق؟

▪ كيف تجدون واقع قطاع الاتصالات؟ وما الذي يفتقده على صعيد تنمية التجارة العربية
البيئية؟

▪ كيف تجدون بالإجمالي وضع البنية التحتية وماذا يفتقد من حيث الأولوية؟

16- مقترحاتكم بشأن تذليل العقبات وكيفية تطوير آلية المتابعة والتنفيذ فيما يخص منطقة
التجارة الحرة العربية الكبرى وما يتعلق بها من أمور؟

المراجع

- صندوق النقد الدولي، اتجاهات إحصاءات التجارة الخارجية، حزيران (يونيو) 1999.
- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 1997 و1998.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، اتفاقات التجارة العالمية (جولة أورغواي): التحديات والفرص بالنسبة للدول الأعضاء في إسكوا في قطاعات مختارة: النفط الخام، المنتجات البترولية والبتروكيماويات، 1997.
- بيتر آلوم، "التجارة العربية البينية: المعوقات والآفاق"، ورقة أعدت من قبل صندوق النقد الدولي إلى الاجتماع القطاعي بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، 8-11 حزيران (يونيو) 1996.
- برهان الدجاني، "البعد العالمي وتأثيراته على الاقتصاد العربي"، ورقة مقدمة إلى الدورة ألد35 لمؤتمر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، عمّان، 1998.
- غرفة التجارة العربية البريطانية، دراسة توضيحية عن الاتحاد الأوروبي، 1996.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، أعمال ومقررات وتوصيات الدورة العادية الثالثة والستون، القاهرة: 8-11 فبراير (شباط) 1999.
- مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، المذكرات المقدمة والقرارات والتوصيات للدورة السابعة والثمانين، بيروت، 8 نيسان (أبريل) 1999.
- الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، المناطق الحرة في الدول العربية وكيفية معاملة منتجاتها في إطار البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورقة مقدمة إلى الاجتماع الرابع للجنة التنفيذ والمتابعة، أيلول (سبتمبر) 1998.

جدول رقم (1)
بعض مؤشرات التجارة الخارجية العربية 1996
(مليون دولار)

البلد	الصادرات العربية البيئية**	إجمالي الصادرات الخارجية	نسبة الصادرات البيئية إلى إجمالي الصادرات (%)	الفتح المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) (2)	صادرات البتترول	إجمالي الصادرات ناقص البترول(2)	نسبة الصادرات العربية إلى إجمالي الصادرات العربية ناقص صادرات البترول (%) (2)	إجمالي الواردات	إجمالي التجارة الخارجية	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي (%)	التجارة الخارجية ناقص التجارة البيئية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي (%)	الميزان التجاري	نسبة الصادرات إلى الواردات (%)	نسبة الصادرات إلى نمو الواردات (%)
الأردن	781.0	1505.0	51.9	7051.0	21.3	-	1505.0	51.9	4100.0	5605.0	79.5	54.8	58.1	2595.0-	36.7	
الإمارات	1757.0	32866.0	5.3	48223.0	68.2	16800.0	16066.0	10.9	29877.0	62743.0	130.1	123.3	62.0	2989.0	110.0	
البحرين	538.0	(1)4321	12.5	6349.0	68.1	1200.0	3121.0	17.2	3579.0	7900.0	124.4	83.8	56.4	742.0	120.7	0.79
تونس	418.0	5559.0	7.5	18985.0	39.3	***100	5459.0	7.7	7918.0	13477.0	71.0	66.1	41.7	2359.0-	70.2	0.27
الجزائر	231.0	13820.0	1.7	47072.0	29.3	11400.0	2420.0	9.5	8130.0	21950.0	46.6	45.4	17.3	5690.0	170.0	
جيبوتي	*44	128.0	34.4	656.0	19.5	-	128.0	34.4	602.0	730.0	111.3	-	91.8	474.0-	21.3	1.67
السعودية	6354.0	64554.0	9.8	146172.0	44.2	48900.0	15654.0	40.6	29014.0	93568.0	64.0	58.3	19.8	35540.0	222.5	1.40
السودان	203.0	594.0	34.2	7811.0	7.6	-	594.0	34.2	1580.0	2174.0	27.8	20.1	20.2	986.0-	37.6	
سوريا	265.0	3865.0	6.9	18113.0	21.3	2000.0	1865.0	14.2	3766.0	7631.0	42.1	40.0	20.8	99.0	102.6	0.45
الصومال	110.0	178.0	61.8	-	-	-	178.0	61.8	316.0	494.0
العراق	515.0	518.0	99.4	78856.0	-	2850.0	620.0	1138.0
عمان	940.0	8881.0	10.6	15756.0	56.4	6000.0	2881.0	32.6	5184.0	14065.0	89.3	75.0	32.9	3697.0	171.3	1.58
قطر	304.0	4652.0	6.5	9193.0	50.6	3800.0	852.0	35.7	4010.0	8662.0	94.2	86.4	43.6	642.0	116.0	38.72
الكويت	408.0	14222.0	2.9	30367.0	46.8	13467.0	755.0	54.0	8246.0	22468.0	74.0	69.0	27.2	5976.0	172.5	2.93
لبنان	295.0	642.0	46.0	14286.0	4.5	-	642.0	46.0	7457.0	8099.0	56.7	51.4	52.2	6815.0-	8.6	27.36
ليبيا	987.0	9285.0	10.6	33994.0	27.3	8200.0	1085.0	91.0	8086.0	17371.0	51.1	46.5	23.8	1199.0	114.8	
مصر	496.0	3921.0	12.6	75617.0	5.2	***1800	2121.0	23.4	14059.0	17980.0	23.8	22.2	18.6	10138.0-	27.9	1.33
المغرب	297.0	4659.0	6.4	33276.0	14.0	-	4659.0	6.4	7856.0	12515.0	37.6	34.0	23.6	3197.0-	59.3	0.49
موريتانيا	5.0	548.0	0.9	1045.0	52.4	-	548.0	0.9	645.0	1193.0	114.2	110.3	61.7	97.0-	85.0	
اليمن	86.0	2502.0	3.4	5789.0	43.2	1860.0	642.0	13.4	1854.0	4356.0	75.2	65.1	32.0	648.0	135.0	1.14
المجموع	15034.0	177041.0	8.5	598611.0	(3)33.9	118377.0	(2)60996.0	(2)23.8	146899.0	323940.0	(2)62.0	(4)56.5	(3)28.1	30459.0	120.8	0.64

* إحصاءات صندوق النقد الدولي، حزيران (يونيو) 1999، مستقاة من صادرات الشرك التجاري وغير معدلة إلى سيف.

** تختلف الصادرات العربية البيئية بحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي بشكل لا متساو، مثلاً تبلغ الصادرات البيئية لسوريا 857.5 مليون دولار بدل 265 مليون دولار، وللمغربية 4265 مليون دولار بدل 6354 مليوناً، ولعمان 192 مليون دولار بدل 940 مليوناً وغيرها.

*** صافي الصادرات.

(1) دون احتساب كامل صادرات النفط.

(2) ما عدا العراق.

(3) ما عدا الصومال والعراق.

(4) ما عدا الصومال والعراق وجيبوتي.

المصدر: صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، 1986-1996.

إحصاء جيبوتي للصادرات البيئية والخارجية هو إحصاء 1994.

جدول رقم (2)
بعض مؤشرات التجارة الخارجية العربية 1996
(مليون دولار)

البلد	الصادرات العربية البيئية	إجمالي الصادرات الخارجية	نسبة الصادرات البيئية إلى إجمالي الصادرات (%)	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	صادرات البتترول	إجمالي الصادرات ناقص البترول	نسبة الصادرات العربية إلى إجمالي الصادرات العربية ناقص صادرات البترول (%) (2)	إجمالي الواردات	إجمالي التجارة الخارجية	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي (%)	التجارة الخارجية ناقص إلى الناتج المحلي (%)	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي (%)	الميزان التجاري	نسبة الصادرات إلى الواردات (%)	نسبة الصادرات إلى نمو الواردات (%)
الأردن	684.0	1446.0	46.7	6715.0	21.8	-	1466.0	46.7	4291.0	5757.0	85.7	59.6	63.9	28.25-	34.2	1.6
الإمارات	1776.0	33223.0	5.3	47566.0	69.8	17275.0	15948.0	11.1	25873.0	59096.0	124.2	117.6	54.4	7350.0	128.4	1.4
البحرين	460.0	(1)4700	9.8	6102.0	7700.0	1320.0	3380.0	13.6	3983.0	8683.0	142.3	102.9	65.3	717.0	118.0	2.0
تونس	422.0	5519.0	7.6	19513.0	28.3	**120.0	5399.0	7.8	7711.0	13230.0	67.8	62.7	39.5	2192.0-	71.6	
الجزائر	222.0	13204.0	1.7	45568.0	29.3	11490.0	1714.0	13.0	9090.0	22294.0	48.9	47.9	19.9	4114.0	145.3	
جيبوتي	54.0	118.0	45.8	618.0	19.1	-	118.0	45.8	573.0	691.0	111.8	-	92.7	455.0-	20.6	0.3
السعودية	5977.0	60728.0	9.8	136537.0	44.5	52140.0	8588.0	69.6	27765.0	88493.0	64.8	59.1	20.3	32963.0	218.7	
السودان	240.0	620.0	38.7	6587.0	9.4	-	620.0	38.7	1504.0	2124.0	32.2	23.4	22.8	844.0-	41.2	0.4
سوريا	228.0	4178.0	5.5	17128.0	24.4	2305.0	1873.0	12.2	4520.0	8698.0	50.8	48.8	26.4	342.0-	92.4	0.7
الصومال	108.0	180.0	60.0	-	-	-	180.0	60.0	297.0	477.0	-	-	-	117.0-	60.6	2.3
العراق	460.0	518.0	88.8	78064.0	-	535.0	-	-	700.0	1218.0	-	-	-	182.0-	74.0	1.0
عمان	742.0	7339.0	10.1	15319.0	47.9	6000.0	1339.0	55.4	4578.0	11917.0	77.8	64.4	29.9	2761.0	160.3	2.7
قطر	231.0	3833.0	6.0	9059.0	42.3	3180.0	653.0	35.4	2584.0	6417.0	70.8	63.3	28.5	1249.0	148.3	
الكويت	361.0	14889.0	2.4	31084.0	47.9	14132.0	757.0	47.7	8374.0	22263.0	74.8	70.3	26.9	6515.0	177.8	2.2
لبنان	640.0	1018.0	62.9	13082.0	7.8	-	1018.0	62.9	7559.0	8577.0	65.6	55.8	57.8	6541.0-	13.5	6.7
ليبيا	749.0	10115.0	7.3	22441.0	31.2	9010.0	1105.0	67.8	7879.0	17994.0	55.5	51.5	24.3	2236.0	128.4	0.9
مصر	498.0	3540.0	14.1	67301.0	5.3	**1890.0	1650.0	30.2	13036.0	16576.0	24.6	23.1	19.4	9496.0-	27.2	0.2
المغرب	344.0	4775.0	7.2	36820.0	13.0	-	4775.0	7.2	8262.0	13037.0	35.4	32.2	22.4	3487.0	57.8	
موريتانيا	3.0	548.0	0.5	1017.0	51.2	-	548.0	0.5	657.0	1205.0	112.5	108.8	61.3	109.0-	83.4	1.5
اليمن	146.0	1968.0	7.4	5152.0	38.2	1800.0	168.0	86.9	1499.0	3467.0	67.3	56.4	29.1	469.0	131.4	1.1
المجموع	14346.0	172479.0	8.3	575728.0	34.5	121197.0	51310.0	27.1	140735.0	313225.0	(2)62.6	(4)57.0	(3)28.1	31744.0	122.6	3.8

** صافي الصادرات.

(1) دون احتساب كامل صادرات النفط.

(2) ما عدا العراق.

(3) ما عدا الصومال والعراق.

(4) ما عدا الصومال والعراق وجيبوتي.

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير العربي الموحد، أيلول (سبتمبر) 1998.

إحصاء جيبوتي للصادرات البيئية والخارجية هو إحصاء 1994.

جدول رقم (3)

الصادرات العربية البينية عام 1998*

(مليون دولار أمريكي)

الصادرات من إلى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأردن	-	22.0	-	-	-	134.0	23.6	160.0	-	?	7.4	9.2	-	29.6	11.8	28.0	6.4	-	0.8
الإمارات	-	-	137.6	-	0.0	700.0	8.0	38	29.1	-	0.8	114.4	-	68.0	-	36.0	-	-	12.4
البحرين	24.8	84.0	-	-	0.0	1860.0	-	9.1	-	-	66.0	9.8	-	18.0	-	4.0	-	-	0.4
تونس	-	-	7.4	-	94.5	38.0	6.5	23.6	-	0.0	0.2	-	0.0	1.4	235.0	22.0	45.5	2.0	0.1
الجزائر	-	-	1.6	72.9	-	8.0	0.8	54.1	-	-	-	-	-	5.2	5.2	8.0	-	0.0	-
جيبوتي	-	-	14.8	-	-	28.0	-	-	0.3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6.8
السعودية	225.1	380.0	291.9	20.4	0.0	-	118.0	179.9	109.7	-	57.7	72.1	-	108.0	1.2	148.0	73.2	0.0	29.6
السودان	19.0	-	-	-	-	140.0	-	7.1	-	-	54.8	0.0	-	3.2	269.2	28.0	-	-	0.4
سوريا	72.5	23.0	1.1	3.5	-	92.0	10.5	-	-	-	-	1.9	-	45.2	21.9	40.0	8.2	-	-
الصومال	-	9.0	-	-	-	24.0	0.5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7.6
العراق	?	-	-	0.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.0	-	-	0.0	-	0.0
عُمان	-	996.0	23.6	-	-	148.0	-	-	-	-	-	-	-	1.6	-	-	-	-	0.8
قطر	31.1	148.0	47.6	-	-	-	-	14.6	-	-	-	-	-	7.6	-	-	-	-	0.4
الكويت	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.0	-	-	0.0	-	0.0
لبنان	38.8	40.0	4.4	8.7	-	116.0	17.6	337.6	-	-	1.6	3.6	0.0	-	30.4	36.0	7.8	-	-
ليبيا	-	-	0.4	234.9	8.4	4.0	7.2	83.0	-	-	-	-	-	18.8	-	76.0	140.9	0.0	-
مصر	17.2	40.0	9.2	16.7	2.0	412.0	23.6	19.2	0.2	-	0.4	5.2	0.0	21.6	70.4	-	13.8	2.0	0.8
المغرب	3.2	8.0	0.9	23.0	107.8	506.0	-	27.9	-	0.0	-	-	0.0	3.6	30.5	12.0	-	0.8	-
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن	16.0	-	6.4	-	-	140.0	8.0	3.2	17.1	0.0	5.6	1.2	0.0	4.0	0.0	-	0.4	-	-
المجموع	447.7	1750.0	546.9	380.1	212.7	4350.0	224.3	957.3	156.4	0	194.5	217.4	0.0	335.8	675.6	438.0	296.2	4.8	60.1

* غير مكتملة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاهات إحصاءات التجارة الخارجية، حزيران (يونيو) 1999.

جدول رقم (4)

الصادرات العربية البنينية عام 1997

(مليون دولار أميركي)

الصادرات من إلى	اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	عُمان	العراق	الصومال	سوريا	السودان	السعودية	الجزائر	تونس	البحرين	الإمارات	الأردن
الأردن	0.9	-	5.6	26.0	11.5	26.0	-	8.9	7.1	?	-	140.3	20.7	130.0	-	-	-	21.0	-
الإمارات	11.5	-	-	34.0	-	63.1	-	116.6	1.0	-	27	35.2	7.3	716.0	0.0	-	-	-	-
البحرين	0.2	-	-	2.0	-	15.6	-	9.6	64.2	-	-	8.0	-	1806.0	0.0	-	-	82.0	21.8
تونس	-	1.8	40.0	19.0	228.1	1.2	3.0	-	0.2	0.4	-	20.7	5.7	37.0	91.7	-	-	-	-
الجزائر	-	0.0	-	7.0	5.4	4.9	-	-	-	-	-	50.1	0.6	8.0	-	67.7	67.7	-	-
جيبوتي	5.9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.3	-	-	25.0	-	-	-	-	-
السعودية	27.4	0.0	67.8	139.0	1.2	100.1	-	73.5	58.9	-	101.6	166.5	109.2	-	0.0	19.0	19.0	388.0	208.5
السودان	0.2	-	-	25.0	261.2	2.8	-	0.1	53.3	-	-	6.2	-	135.0	-	-	-	-	16.7
سوريا	-	-	7.2	35.0	21.2	39.7	-	1.9	-	-	-	-	9.2	91.0	-	3.1	3.1	24.0	63.6
الصومال	6.6	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.5	25.0	-	-	-	9.0	-
العراق	-	-	0.2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	14.5	14.5	-	?
عُمان	0.6	-	-	-	-	1.5	-	-	-	-	-	-	-	149.0	-	-	-	1014.0	-
قطر	0.3	-	-	-	-	7.0	-	-	-	-	-	13.6	-	-	-	-	-	152.0	28.8
الكويت	30.4	-	3.0	-	-	29.2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لبنان	0.1	-	6.8	32.0	29.5	-	7.0	3.7	1.4	-	-	296.2	15.3	112.0	-	7.7	7.7	38.0	34.1
ليبيا	-	0.0	130.4	70.0	-	17.4	-	-	-	-	0.0	76.8	6.6	3.0	8.6	217.4	217.4	-	-
مصر	0.7	1.7	12.1	-	68.3	19.0	7.0	5.1	0.5	-	0.2	16.7	20.6	400.0	2.0	14.6	14.6	39.0	15.1
المغرب	0.1	0.6	-	11.0	29.6	3.0	6.0	-	-	86.5	-	24.5	-	492.0	104.7	20.1	20.1	8.0	2.9
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن	-	-	0.3	-	0.0	3.7	73.0	1.0	5.6	-	15.2	2.7	6.9	136.0	-	-	-	-	14.1
المجموع	84.9	4.1	273.4	400.0	656	334.2	96.0	220.4	192.2	86.9	144.1	857.5	202.6	4265.0	207.0	364.0	364.0	1775.0	405.6

المصدر: المصدر السابق.

جدول رقم (5)

إجمالي الصادرات والواردات العربية البينية*

للعامين 1997 و 1998

(مليون دولار أميركي)

الواردات		الصادرات		البلد
1998*	1997	1998*	1997	
469.3	426.1	447.7	405.6	الأردن
1365.0	1350.0	1750.0	1775.0	الإمارات
2200.8	2132.2	546.9	504.0	البحرين
496.8	474.2	380.1	364.0	تونس
169.8	158.6	212.7	207.0	الجزائر
97.1	89.3	49.9	44.1	جيبوتي
1821.0	1729.0	4350.0	4265.0	السعودية
496.1	475.6	224.3	202.6	السودان
349.0	320.8	957.3	857.5	سوريا
119.9	108.9	156.4	144.1	الصومال
0.0	16.3	0.0	86.9	العراق
1316.5	1338.7	194.5	192.2	عُمان
471.9	469.9	217.4	220.4	قطر
0.0	90.0	0.0	96.0	الكويت
738.6	691.5	335.8	334.2	لبنان
644.6	598.0	675.6	656.0	ليبيا
696.0	666.0	438.0	400.0	مصر
693.9	765.5	296.2	273.4	المغرب
43.0	40.3	4.8	4.1	موريتانيا
433.9	494.4	60.1	84.9	اليمن
12623.2	12435.2	11297.7	11117.5	المجموع

* غير مكتملة.

** مستقاة من إحصاءات الشريك التجاري وغير معدلة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاه إحصاءات التجارة الخارجية، حزيران (يونيو) 1999.

جدول رقم (6)

إجمالي الصادرات والواردات العربية الخارجية*

للعامين 1997 و 1998

(مليون دولار أمريكي)

الواردات			الصادرات			
1998*	1997	1996	1998*	1997	1996	
4038.5	3848.6	4041.0	1595.8	1452.9	1501.0	الأردن
32800.0	31096.0	29088.0	26770.0	30716.0	28104.0	الإمارات
5243.5	4830.8	4451.0	3252.0	3184.3	4602.0	البحرين**
9088.6	7581.9	7749.0	5821.8	5061.9	5519.0	تونس
9581.7	8841.1	8515.0	11561.3	13928.9	12255.0	الجزائر
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	جيبوتي
42706.0	40842.0	36429.0	49487.0	61560.0	57300.0	السعودية
1912.9	1493.6	1418.0	548.0	517.8	474.0	السودان
7006.5	6024.0	6506.0	3718.8	4025.5	4079.0	سوريا
326.8	315.6	274.0	187.1	177.8	179.0	الصومال
1023.9	765.2	227.0	3299.8	2331.1	15.0	العراق
5096.6	4951.4	4696.0	5474.1	6515.4	6398.0	عُمان
3806.7	4424.4	2838.0	5314.3	5570.1	4467.0	قطر
5913.0	6944.0	7678.0	5849.0	14091.1	10846.0	الكويت
7160.1	7456.5	7560.0	874.1	711.3	1153.0	لبنان
5179.6	5468.0	5137.0	7937.7	9715.8	10033.0	ليبيا
20468.0	13168.0	19513.0	4702.0	3908.0	5239.0	مصر
10957.7	7874.2	10006.0	7475.2	4676.4	6973.0	المغرب
600.3	601.8	636.0	492.6	525.6	573.0	موريتانيا
2187.7	1806.5	3443.0	2150.0	2479.2	4538.0	اليمن
175098.0	158333.6	160205.0	146510.6	171149.1	164248.0	المجموع

* غير مكتملة.

** مع احتساب صادرات النفط يصبح المجموع 14229 مليون دولار.

المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاه إحصاءات التجارة الخارجية، حزيران (يونيو) 1999.

جدول رقم (7)

التكثيف النسبي للتجارة بين الدول العربية، 1995

(معدلات التكثيف التجاري)

الصادرات من:						
الصادرات إلى	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول مجلس التعاون الخليجي	بعض دول المشرق العربي	جيبوتي، الصومال واليمن	جزر القمر والعراق
دول عربية منها:	6.9	2.9	3.5	12.2	15.0	38.6
المغرب	3.7	12.0	1.0	6.7	0.0	0.0
دول مجلس التعاون الخليجي	5.2	0.3	4.6	9.1	20.0	0.0
بعض دول المشرق العربي	11.8	3.6	1.6	18.8	0.1	177.5
جيبوتي، الصومال واليمن	21.3	0.0	10.3	9.1	465.1	0.0
جزر القمر والعراق	0.2	1.0	0.1	0.0	0.0	0.0

المصدر: بيتر ألوم، "التجارة العربية البينية: المعوقات والفاق"، ورقة أعدت من قبل صندوق النقد الدولي إلى الاجتماع القطاعي بين جامعة الدول العربية

والأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، 8-11 حزيران (يونيو) 1996.

دول المغرب العربي: الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس.

دول مجلس التعاون الخليجي: البحرين، الكويت، عُمان، قطر، السعودية والإمارات.

بعض دول المشرق العربي: مصر، الأردن، لبنان، سوريا والسودان.